

اتفاقية بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
والجمهورية التركية
بشأن تسليم المجرمين

مادة (1)

يتعهد الطرفان بتسليم المجرمين فيما بينهما وفقا للقواعد والشروط
المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

مادة (2)

يتم التسليم اذا كان الشخص المطلوب تسليمه ملاحقا أو متهما أو محكوما
عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة الثالثة وذلك اذا ارتكبت
في اراضى الدولة طالبة التسليم أو خارجها بشرط أن يكون قانون كل من الطرفين
يعاقب على ذات الفعل .

مادة (3)

حالات طلب التسليم :

- أ) أن يكون الفعل معاقبا عليه بالحبس مدة لا تقل عن سنة وان يكون
مجرما وفقا لقانون الطرفين .
- ب) أن يكون المطلوب تسليمه محكوما عليه بالحبس مدة ستة أشهر
على الاقل عن فعل معاقب عليه وفقا لقانون الطرفين .

مادة (4)

1 - حالات رفض طلب التسليم :

- أ) اذا كان الفعل يشكل جريمة سياسية أو عسكرية أو متعلق بأى منها .
- ب) اذا كان المطلوب تسليمه يحمل جنسية الطرف المطلوب منه التسليم .
- ج) اذا ارتكب الفعل المبنى عليه طلب التسليم فى اراضى الطرف
المطلوب منه التسليم أو ارتكب خارج اراضيه وكان المطلوب تسليمه
قيد التحقيق أو المحاكمة .
- د) اذا كانت الجريمة أو العقوبة قد سقطت أو انقضت بمقتضى قانون
الطرفين .
- هـ) اذا سبقت محاكمة المطلوب تسليمه عن ذات الجريمة المطلوب تسليمه
من أجلها .

- 2 - يؤجل البت في طلب التسليم اذا كان المطلوب تسليمه قيد التحقيق او المحاكمة عن جريمة اخرى وذلك الى حين انتهاء محاكمته وتنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه .
- 3 - ويجوز رفض التسليم اذا ارتكب الفعل المطلوب التسليم من اجله في اراضي دولة ثالثة وكان الشخص المطلوب تسليمه لا ينتمى بجنسيته الى الطرف طالب التسليم .

مادة (5)

يقدم طلب التسليم بالطرق الدبلوماسية وتفصل فيه السلطات المختصة وفقا لقانون كل من الطرفين .

مادة (6)

يرفق بطلب التسليم الوثائق الاتية : -

- 1 - اذا كان الطلب خاصا بشخص قيد التحقيق :
- (أ) شهادة طلب التسليم .
- (ب) أمر بالقبض على المتهم وبيان يشتمل على تاريخ ومكان الجريمة ووصفها القانوني صادرا عن السلطات القضائية المختصة .
- (ج) صورة من محاضر التحقيق مصدق عليها من السلطة المختصة بالتحقيق ان امكن او وثيقة تحتوي على نص الاتهام والادلة المثبتة بشكل مفصل مصدق عليها من نفس السلطة .
- 2 - اذا كان الطلب خاصا بشخص محكوم عليه :
- بالاضافة الى الاوراق المذكورة في الفقرة (أ) ترفق صورة رسمية من الحكم النهائي .
- 3 - على الطرف الذي يطلب التسليم ان يرسل البيانات الناقصة المطلوبة خلال مدة اقصاها (60) يوما من تاريخ القبض على المتهم او المحكوم عليه .

مادة (7)

في حالة الاستعجال يجوز أن يقدم طلب التسليم بواسطة البرق أو الهاتف أو عن طريق الشرطة الدولية (انتربول) على أن يتم ارسال الوثائق المطلوبة أعلاه فيما بعد .

مادة (8)

يتخذ الطرف المطلوب منه التسليم جميع الاجراءات الاحتياطية بما في ذلك القبض على المتهم وحبسه احتياطيا مدة لا تتجاوز (30) يوما ويتم الافراج عليه اذا لم يتم استيفاء طلب التسليم خلال المدة المذكورة على أن يشعر الطرف الاخر بذلك .

ويجوز تمديد مدة الحبس الاحتياطي بناء على طلب من الطرف طالب التسليم اذا قدم ما يبرر التأخير في استيفاء الاوراق اللازمة وذلك لمدة لا تتجاوز (30) يوما .

ويستمر حبس المطلوب تسليمه في حالة استيفاء الاوراق اللازمة الى حين اتمام تسليمه .

مادة (9)

لا يحول الافراج عن المطلوب تسليمه دون اعادة القبض عليه في حالة استيفاء الاوراق اللازمة .
وفي جميع الاحوال تخصم مدة الحبس الاحتياطي من العقوبة المحكوم بها على المطلوب تسليمه .

مادة (10)

امتناء من حكم المادة (4) فقرة 2 يجوز تسليم المتهم أو المحكوم عليه بصورة مؤقتة اذا استدعت حالة الدعوى المطلوب التسليم من اجلها على أن يعاد خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ تسليمه .

مادة (11)

- أ) يبلغ القرار الصادر بشأن التسليم الى الطرف طالب التسليم بصورة عاجلة .
- ب) في حالة الموافقة على طلب التسليم يبلغ الطرف طالب التسليم عن مكان وتاريخ تسليم المطلوب تسليمه وعن المدة التي قضاه موقوفا أو محبوسا احتياطيا ، وتحدد مدة التسليم باتفاق الطرفين على ألا تقل عن عشرة أيام .
- ج) يفرج عن المطلوب تسليمه اذا لم يتقدم الطرف طالب التسليم بطلب قبل (48) ساعة من موعد انقضاء المدة المتفق عليها لتمديد المدة المذكورة مدة لا تتجاوز 15 يوما .
- د) للطرف المطلوب منه التسليم رفض طلب التسليم بعد الافراج عن المطلوب تسليمه .

هـ (في حالة هروب المطلوب تسليمه يمكن للطرف طالب التسليم أن يجدد طلب تسليمه .

مادة (12)

تكون الاوراق الخاصة بالمطلوب تسليمه وفقا لقانون كل من الطرفين ويمكن كتابتها باللغة الوطنية او اللغة الانجليزية .

مادة (13)

لايجوز القبض او التحقيق مع المطلوب تسليمه اذا كان قد حوكم عن الفعل المطلوب تسليمه من اجله في البلد المطلوب منه التسليم .

مادة (14)

اذا تعددت طلبات التسليم بالنسبة لمتهم واحد من عدة دول ، يكون للطرف المطلوب منه التسليم ان يتخذ القرار المناسب مع مراعاة :

- أ (درجة اضرار الجريمة بمصالح الدولة طالبة التسليم .
- ب (مكان ارتكاب الجريمة .
- ج (جنسية المطلوب تسليمه .
- د (تاريخ استلام طلب التسليم .

مادة (15)

يسلم الى الطرف طالب التسليم كل ما يوجد في حيازة الشخص المطلوب تسليمه عند القاء القبض عليه وكذلك ما يجوز ان يتخذ دليلا على الجريمة وذلك وفقا لقوانين الدولة المطلوب منها التسليم .
وتتم احالة هذه الاشياء مع المطلوب تسليمه أو بعد اتمام اجراءات التسليم كما تسلم في حالة هروبه او وفاته الى الطرف طالب التسليم .

مادة (16)

يتحمل الطرف طالب التسليم نفقات جميع اجراءات تنفيذ طلب التسليم بما في ذلك تسليم الاشياء المحالة مع المطلوب تسليمه ونفقات مروره .

مادة (17)

لكل من الطرفين أن يطلب تسهيل مرور المجرمين عبر أراضي دولة ثالثة ويأذن بذلك وفقا لاحكام هذه الاتفاقية .

مادة (18)

لا يحاكم الشخص الذي تم تسليمه الا عن الجريمه التي قدم طلب تسليمه من اجلها وعن الافعال المرتبطة بها دون غيرها من الجرائم وذلك اذا لم تكن قد ارتكبت بعد تسليمه .

مادة (19)

تبلغ نتيجة الاجراءات التي اتخذت كما يبلغ الحكم الصادر ضد الشخص الذي تم تسليمه الى الطرف الذى سلمه .

مادة (20)

يعمل بهذه الاتفاقية بعد شهر واحد من تبادل وثائق التصديق عليها بين الطرفين .
ويمكن لاي من الطرفين انهاء مفعولها بعد ستة اشهر من اشعار الطرف الاخر بذلك .

مادة (21)

حررت باللغتين العربية والتركية ولكل منهما قوة متساوية . بتاريخ 17 ذو القعدة 1394 و . ر الموافق 5 اغسطس 1985 م . بانقرة .

عن الوفد التركي
اردوغان سان الان
سفیر

عن اللجنة الشعبية العامة للعدل
عمار البروك الطيف